مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التكامل الافريقي بين الوظيفية والفيدرالية
اسم الكاتب: بلال رباح الاسلام خليل، م.د. احمد حسين شحيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7440
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 19:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التكامل الافريقي بين الوظيفية والفيدرالية

طالب الماجستير : بلال رباح الاسلام خليل
كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد
المشرف : م. د. احمد حسين شحيل
Email:Belal.Rabah2101m@copolicy.uobaghdad.edu.iq
هـ/07721086549

تاريخ الاستلام:2023/11/6 تاريخ القبول:2023/11/27 تاريخ النشر:2024/7/30

الملخص

يسعى هذا البحث إلى توضيح دور كلاً من المقاربتين الوظيفية والفيدرالية في العملية التكاملية الأفريقية. فوفقاً لمعاهدة ابوجا لعام 1991م تقوم المجموعات الإقتصادية الإقليمية الأفريقية بمهمة تحقيق التكامل الإقتصادي من خلال العديد من الإجراءات التي شملت تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وإلغاء القيود الجمركية وإنشاء مناطق للتجارة الحرة كان آخرها إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وماتزال تلك الإجراءات مستمرة لتحقيق تكامل جميع اجزاء القارة الأفريقية. إلا أن الفيدرالية لديها جذور تأريخية تعود الى حقبة استقلال الدول الأفريقية. فضلاً عن تطبيقات عملية معاصرة مثّلها تأسيس الاتحاد الافريقي مع عدد من المؤسسات كبرلمان عموم افريقيا، ومحكمة العدل، وحقوق الإنسان الافريقية، والتي تقترب الى حد بعيد مع الافتراضات الفيدرالية.

الكلمات المفتاحية : التكامل_أفريقيا_الوظيفية_الفيدرالية_التحديات

African Integration Between Functionalism And Federalism

Master Student ; Belal Rabah Al-islam Khaleel
University Of Baghdad – College of Political Science

Abstract

This research seeks to clarify the role of both functional and federal approaches in the African integration process. According to the Abuja Treaty of 1991, the African regional economic communities are tasked with achieving economic integration through many measures that include enhancing trade between African countries, abolishing customs restrictions, and establishing free trade zones, the most recent of which is the establishment of the African Continental Free Trade Area. These measures are still continuing to achieve the integration of all parts of the African continent. However, federalism has historical roots dating back to the period of independence of African countries, as well as contemporary practical applications, such as the establishment of the African Union with a number of institutions, such as the Pan-African Parliament and the African Court of Justice and Human Rights, which are very close to federal assumptions.

Key Words ; Integration-Africa- Functionalism -Federalism-Challenges

المقدمة

هناك العديد من النظريات والمقاربات التي تناولت تفسير ظاهرة التكامل بين الدول من أبرزها هي المقاربتان الوظيفية والفيدرالية. وبالنظر الى واقع العملية التكاملية الافريقية تؤدي النظرية الوظيفية الدور الرئيس في تلك العملية. غير ان انشاء منظمة الاتحاد الافريقي مع عدد من الاجهزة والمؤسسات مثّل ميلاً نحو الاخذ بالاتجاه الفيدرالي في التكامل. ولغرض اتمام عملية التكامل الافريقي لابد من تجاوز مجموعة من التحديات التي تواجه هذه العملية هناك.

أهمية البحث: تظهر اهمية هذا البحث من كونه يساعد على تحديد المسار الذي تسير فيه العملية التكاملية الافريقية . سيما وان تحديد مسار تلك العملية من شأنه ان يركّز جهود البلدان الافريقية على طريق واحد لتحقيق التكامل بدلاً من تشتيتها على اتجاهات مختلفة ومتباينة تسهم في عرقلة وتأخير تكامل القارة الافريقية وما ينتج عن ذلك من مخرجات سلبية على استقرار وازدهار البلدان الافريقية.

اشكالية البحث: في ضوء انشاء منظمة الاتحاد الافريقي واجهزتها العديدة والتي تمثّل ميلاً باتجاه الافكار الفيدرالية في التكامل تبرز الاشكالية الاتية: هل يتطور التكامل الافريقي الى درجة تجعل القارة الافريقية تبدو كفيدرالية أفريقية ام ان عملية التكامل ستبقى في اطار المنظمات الإقتصادية الإقليمية؟

فرضية البحث: يفترض هذا البحث ان انشاء عدد من المؤسسات في اطار الاتحاد الافريقي كبرلمان عموم افريقيا ومحكمة العدل وحقوق الانسان الافريقية لا يمثّل نزوعاً نحو الفيدرالية بقدر ما يبدو كضرورة تتطلبها عملية التكامل الافريقي. ومن ثم، فأن اسناد العملية التكاملية الى المجموعات الاقتصادية الاقليمية الافريقية انما يعكس الاتجاه الوظيفي في تلك العملية.

هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة مطالب. يتناول المطلب الاول توضيح مفهوم التكامل مع كل من المقاربتين الوظيفية والفيدرالية، فيما سيتناول المطلب الثاني

دور هاتين المقاربتين في العملية التكاملية الافريقية . وسيتطرق المطلب الثالث الى مجموعة من التحديات التي تتسم بها العملية التكاملية في افريقيا.

المطلب الاول : التكامل المفهوم والمقاربات

ان تحديد المفاهيم يعد بمثابة الخطوة الاولى نحو اكتساب فهم واسع لموضوع الدراسة. وسوف نقوم بتعريف مفهوم التكامل مع شرح ماهية المقاربتين الوظيفية والفيدرالية.

اولاً: التكامل هو ظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية تتضمّن تنمية وتطوير للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دولتين او اكثر في اقليم جيو سياسي متميز[1]. اما التكامل الاقليمي فهو العملية التي تقوم الدول فيها بالدخول في اتفاق اقليمي لكي تعزز التعاون الاقليمي وذلك من خلال المؤسسات والقوانين الاقليمية. على هذا الأساس، فالتكامل الاقليمي هو اتفاقية اختيارية بين الدول لتقليص الحواجز فيما بينها[2].

ثانياً: أبرز تعريفات المنظرين والمفكرين للتكامل

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لمفهوم التكامل وذلك راجع الى الاختلاف بين العلماء والمفكرين في تناولهم لهذا المفهوم. إذ عرّفه ديفيد ميتراني بأنه: نوع من الاستقراء للتطور الذي تشهده المجتمعات مع التركيز على القطاع الفني – التقني [3]. اما ارنست هاس فيعرّف التكامل بأنه: العملية التي بواسطتها يقتنع الفاعلون السياسيون في العديد من الاوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولاءاتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير[4]. اما كارل دويتش فعرّف التكامل بأنه: انجاز داخل الاقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كافٍ وواسع الانتشار بشكل كافٍ لضمان الاستمرار لوقت طويل اعتماداً على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الاقليم [5]. في حين يعرّفه ليندبارغ بأنه: العملية التي تجد فيها الدولة نفسها راغبة في أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالها عن بعضها البعض وتسعى بدلًا من ذلك

لاتخاذ قرارات مشتركة أو تفوض أمرها لمؤسسة أو منظمة جديدة [6]. وفي بداية التسعينيات بدأ بعض المهتمين بموضوع التكامل بالتركيز على الجوانب المؤسساتية والبنيوية في تعريفهم له. اذ عرّف بعضهم التكامل بأنه: عملية لصياغة وتطوير المؤسسات التي يتم بواسطتها توزيع مجموعة قيم محددة بشكل سلطوي على مجموعة من الفاعلين او الوحدات السياسية، وبذلك يفهم التكامل الدولي كعملية اقامة مؤسسات[7].

ثالثاً : ماهية الاتجاهين الوظيفي والفيدرالي

لغرض معرفة اسهام الاتجاهين الوظيفي والفيدرالي في عملية التكامل الافريقي لابد من توضيح ماهية كلا المقاربتين ومفهومهما.

أولاً: النظرية الوظيفية: تبحث هذه النظرية في أُسس التكامل ما بين الوحدات الدولية من خلال المؤسسات الإقتصادية الإقليمية والدولية , ويعد المفكّر البريطاني ديفيد ميتراني والذي ميّز ما بين الوظيفة الفنية والسياسية من ابرز منظّريها [8]. ففي اعقاب الحرب العالمية الاولى لاحظ ميتراني ان الدولة القومية عاجزة من ناحية امكانياتها عن تحقيق السلام، او تحسين المستوى الاقتصادي او الاجتماعي لإفرادها. ورأى ان الحل يتمثل بالإنشاء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية، والاجتماعية والعمل على تغيير التوجهات والولاءات باتجاه جعل الجماهير اكثر تقبلاً للتكاملية الدولية [9]. مثّلت سيادة الدولة العدو الأبرز لميتراني الى جانب عوامل اخرى عدّت وفقاً للوظيفيين السبب الابرز للنزاعات والحروب وهي: الانعزال والتنافس بين الوحدات الدولية[10]. هنا ترتكز الوظيفية على الافتراض القائل انه اذا ما بدأت الحكومات بنقل اختصاصاتها الوظيفية الى المنظمات الدولية مع منحها تفويضاً محدداً بالتعامل مع المشكلات التي تضم اجماعاً واسعاً فيما يتعلّق بالحاجة الى التعاون من اجل حلّها , فأن مبدأ السيادة القانونية والاقليمية سيضعف مع مرور الوقت [11].اي بمعنى ان السيادة تمثّل مجموعة سلطات ولدى انتزاع هذه السلطات من الدولة وأناطتها

بمنظمات وظيفية فأن قدرة الدولة على التصرّف سوف تتضاءل تدريجيا[12]. بناء على ذلك، ينطلق الوظيفيون في محاولتهم لإضعاف سيادة الدولة من الاسفل وذلك عبر تجريد الدولة من سلطاتها واختصاصاتها بشكل جزئي ومتدرّج [13]. والطريقة التي تحدث بها هذه العملية هي عبر انشاء منظمات دولية تتميز بصفتها الفنية غير السياسية والتي يقوم بإدارتها مجموعة من الخبراء والفنيين والتقنيين من خلال تزويدهم بصلاحيات كافية تسمح لهم باتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات، وتستمر هذه العملية الى ان تصبح السلطة السياسية اسيرة هذه الشبكة من ألأنساق المصلحية والتي تتطور نتيجة لتغير مواقف الناس وميولهم التي تحدث بدورها نتيجة للاستفادة من منافع هذا الشكل الجديد. يبرز في هذه المرحلة الشعار الوظيفي وهو الشكل يتبع الوظيفة * والذي معه تصبح الدول منخرطة بشكل اكبر في التفاعلات التي تزداد مع مرور الوقت، حينها لن تفكر السلطة السياسية بخوض النزاعات والحروب لأنها ستكون باهظة الثمن، ومعها سيتحول التركيز الى توفير الرفاهية والرخاء الاقتصادي للشعوب [14].ولكن يرد على هذه العملية شرطان هما:

اولاً: يجب ان يتخذ هذا التعاون شكلاً يتوافق مع طبيعة الوظيفة المعنية. فلا يوجد شكل واحد ينطبق على جميع انواع التعاون الوظيفي. إذ يجب انشاء المنظمات الوظيفية وفق تصميم يتناسب مع مهام وظيفتها الخاصة بها [15].

ثانياً: لا يمكن قيام التعاون إلا إذا تم التركيز على بعض الوظائف التي يمكن ان تنجز في سياق اوسع من الدول. فوفقاً للوظيفية يبدأ التعاون الدولي* عبر التعامل مع المشكلات العابرة للحدود، كالسيطرة على انتشار الامراض وبواسطة تطبيق معرفة تقنية متخصصة. ويؤدي النجاح في هذه التجربة الى جهود اضافية لإعادة نشرها ضمن آلية دائمة للتوسع[16].

تجدر الاشارة هنا الى ان التكاملية حسب هذا الطرح لا تقتضي تغيير في البنية الدستورية للدولة باتجاه انصهار سياسي، لكن ما يحدث هو ان دور الدولة ومفهوم

السيادة يفقدان قيمتهما العملية لصالح المنظمات الوظيفية المتخصصة [17]. ويبرز في نظرية ميتراني عامل الانتشار* والذي يعني ان نجاح التعاون في حقل واحد سيؤدي الى نشوء تعاون في مجالات أخرى، لكون التعاون في هذا الحقل كان ناتجاً عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون[18]. اذ يعمل عامل الانتشار على تعليم الدول كيفية الاستفادة من التجارب التكاملية الناجحة في مجال ما وتوسيعها الى بقية المجالات الاخرى. وهنا تنخرط الدول تدريجياً في مسار التكامل الدولي الذي يبدأ قطّاعياً ثم يتطور الى درجة الترابط الدولي الوثيق[19]. تعمل الوظيفية على تجنب الجوانب السياسية للتعاون والتركيز على الاحتياجات والمصالح المشتركة لذلك يمكن وصفها بأنها غير سياسية [20]. وتظهر الطبيعة غير السياسية لهذه النظرية من خلال ما طرحته من ان التعاون يبدأ من مجالات السياسة الدنيا اي المجالات الإجتماعية والاإتصادية والفنية , والتي يتم تنمية التعاون فيها وفصلها عن مجالات السياسة العليا , والتي تشمل القضايا السياسية والايديولوجية والامن القومي والتي تمتاز بحساسيتها [21].عارض ميتراني التكامل الاقليمي لأنه ووفقاً له سيؤدي الى زيادة قوة البنية التنظيمية الإقليمية الجديدة. ومن ثم، تزيد من امكانية استخدام القوة في العلاقات الدولية مما ينقل النزاعات من نزاع بين الدول الى نزاع بين اقاليم [22]. كما اشار الى ان الفيدرالية ونظام الامن الجماعي قد فشلا وذلك لأنهما ببساطة حاولا العمل انطلاقاً من مفهوم السيادة وفي الوقت نفسه، انتجا مفاهيم تناقض مفهوم السيادة[23]. اخيراً يمكن رؤية تأثيرات الافكار الوظيفية في نشوء منظمات مثل منظمة الصحة العالمية , اتحاد البريد العالمي منظمة الطيران المدني[24].

ثانياً: الاتحاد الفيدرالي: يعد الاتحاد الفيدرالي* اقوى انواع الاتحادات كما انه اكثر انواع الاتحادات انتشاراً في الوقت الحاضر[25]. فضلاً عن، كونه احد الوسائل الديمقراطية والحلول العادلة للمجتمعات المتعددة والمختلفة ثقافياً[26]. اذ يهدف هذا النظام الى منح الحرية لمجموعات تعيش ضمن دولة واحدة مع الحرص على عدم

تفكك هذا النظام، وهنا يشترط لوجود هذا النظام وجود اقليم تعيش فوقه جماعات بشرية[27]. اي بمعنى ان الفيدرالية عبارة عن توفيق لتحقيق دولة من جهة وترك الحق لمجموعة الدول المشكّلة لهذه الدولة بأن تتمتع بقسط من الاستقلالية يجعلها لا تخضع لرقابة الدولة الفيدرالية[28]. تهدف الفيدرالية الى انشاء كيان سياسي فوق قومي يكون مركز الثقل في السلطة بالتنسيق مع الولايات الاعضاء في الاتحاد. من خلال هذا الطرح تقع الفيدرالية على نقيض من الوظيفية التقليدية والجديدة، وذلك لكون الاولى تؤكد على ضرورة ايجاد السلطة السياسية في اطار البناء الفيدرالي لدفع حركة التكاملية الاقتصادية والاجتماعية[29]. انقسم الفيدراليون الى معسكرين متضادين فيما يتعلق بالعملية التكاملية وهما كل من: الفيدرالية الراديكالية والفيدرالية التطورية. في هذا السياق، ترى الفيدرالية الراديكالية ان المنظمة الوظيفية الدولية والاقتصاد التدرّجي والحلول الكونفدرالية لا تمثل وسائل موثوق بها لتحقيق التكاملية. فضلاً عن، ان التكاملية من منظورها تمثل عملية جذرية وليست تدريجية[30]. على عكس الفيدرالية الراديكالية ترى الفيدرالية التطورية ان الفيدرالية يجب ان تكون تطورية وليست جذرية. كما لا يجب ان تدرك من الجانب السياسي فقط، مع تسليمه بأهمية هذا الجانب كمدخل للتكاملية الحقيقية. فضلاً عن ذلك، يجب ان يمثل الاتحاد السياسي الشكل المتعدد مع ضرورة وجود المجتمع المتجانس[31]. لا تؤسس الدولة الفيدرالية بموجب معاهدة او ميثاق بل بموجب دستور ويترتب على ذلك امكانية تعديل الاساس القانوني للدولة الفيدرالية دون الحاجة لموافقة جميع الدول الاعضاء وانما يكفي لذلك اغلبية الآراء مطلقة ام نسبية وفقاً للدستور الفيدرالي [32]. كما يترتب على نشوء الدولة الفيدرالية بعض الاثار منها خارجية ومنها داخلية. اما الخارجية فتتضمن: انعدام الشخصية القانونية للدول الاعضاء في الاتحاد الى جانب ظهور الدولة الفيدرالية بمظهر الدولة المركزية الموحدة في القانون الدولي العام[33]. بناء على ذلك يكون للدولة الاتحادية الحق في اعلان الحرب وعقد الصلح. فضلاً عن ابرام

المعاهدات والتحكّم في القوات المسلّحة للاتحاد. علاوة على, حقها في التمثيل السياسي والدبلوماسي والانضمام الى المنظمات الدولية[34]. اما من الناحية الداخلية فيكون للدولة المركزية حكومة تسمى (الحكومة الاتحادية) تتكون من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية. الى جانب احتفاظ الدول الاعضاء بحكوماتها المحلية. ويتولى الدستور الاتحادي تحديد اختصاصات كل من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلّية[35]. ومن بين الاسباب التي تدفع الى انشاء الاتحاد الفيدرالي هي: الرغبة الناتجة عن التشارك في الدين او اللغة او العادات، او نتيجة لترابط مصالحها الاقتصادية، او نتيجة شعورها بالحاجة لتامين قوة لمواجهة خطر خارجي يهددها، او لردع الطامعين بها[36]. اخيراً، يشير اصحاب هذا الاتجاه الى ان الفيدرالية مقبولة من الدول الصغرى ولا سيّما وانها لا تطلب من هذه الدول ان تتخلى كلياً عن سلطاتها. فضلاً عن، انها تضع ضوابط على السلطة الاتحادية الجديدة. وتدخل هذه الدول مع دول اخرى في صيغة تجعل من الصعوبة بمكان حدوث نزاعات فيما بينها. علاوة على، انها تشكّل نوعاً من الامن الجماعي لتلك الدول[37]. فضلاً عن ذلك، تسهم الفيدرالية في حل الصراعات وتحقيق الاندماج السياسي، اذ تتمكن الفيدرالية من حل المشكلات القومية والاثنية واللغوية والعرقية، وذلك لان جوهرها يكمن في إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين المشاركين في الحياة السياسية[38].

المطلب الثاني: دور الاتجاهين الوظيفي والفيدرالي في العملية التكاملية الأفريقية

أولاً: التكامل الأفريقي من المنظور الوظيفي

توّج اتفاق ابوجا*عام 1991م بإعلان تأسيس الجماعة الاقتصادية الافريقية والتي تتمثل مهمتها في العمل على رسم وتجسيد مسار وفق مراحل محددة وجدول زمني لتحقيق التكامل المنشود. على هذا الاساس قدمت المجموعة الاقتصادية الافريقية خطة عمل من ست مراحل على مدار 34 سنة . تضمّنت هذه الخطة الهدف الرئيس

لكل مرحلة والخطوات الواجب اتباعها في كل مرحلة للوصول الى الهدف المحدد وفق مدة زمنية مناسبة لكل مرحلة [39]. وهذه المراحل الست كالآتي[40]:

1. انشاء جماعات اقتصادية اقليمية في المناطق التي لا توجد فيها مثل هذه الجماعات وتقوية القائم منها وتنتهي هذه المرحلة في العام1999.
2. تنسيق الفعاليات والموائمة بينها. فضلاً عن، الازالة التدريجية للحواجز الجمركية وغير الجمركية على المستوى الاقليمي وتنتهي هذه المرحلة في العام 2007 .
3. اقامة مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية على المستوى الاقليمي وتنتهي هذه المرحلة في العام 2017 .
4. انشاء اتحاد جمركي على مستوى القارة وتنتهي هذه المرحلة في العام 2019 .
5. انشاء سوق مشتركة على مستوى القارة وتنتهي هذه المرحلة في العام 2023 .
6. تأسيس اتحاد اقتصادي ونقدي وتنتهي هذه المرحلة بين عامي 2024-2034

كثيراً ما ينظر الى القارة الافريقية على انها منطقة كلّية مقسّمة الى مناطق فرعية مثل جنوب ووسط وغرب افريقيا . اذ فضّلت الكتل الاقليمية مثل الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المناطق دون القارّية [41]. وهنا تمثّل التكتلات الاقتصادية الافريقية خطوة مسبقة لتحقيق الخطوط الاساسية للجماعة الاقتصادية الافريقية والتي تعمل على تطوير اقتصادات الدول الافريقية من خلال الاهداف التي تضمنتها والمتمثلة في انشاء منطقة التجارة الحرة واتحاد جمركي وسوق مشتركة ومصرف مركزي وعملة افريقية موحدة وذلك لتحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي [42]. في هذا السياق، اقر الاتحاد الافريقي في قمته المنعقدة في غامبيا عام 2006 ثمانية تجمعات هي: المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الايكواس)، والسوق المشتركة لشرق افريقيا والجنوب الافريقي (كوميسا)، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا (eccas)، والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الايجاد)، واتحاد المغرب العربي

(amu)، وتجمع دول الساحل والصحراء (سين صاد)، ومجموعة شرق افريقيا (eac)، ومجموعة تنمية الجنوب الافريقي (sadc)[43].

في هذا الاطار، فأن لكل تكتل مجموعة من الاهداف التي يسعى الى تحقيقها، ومن الامثلة على ذلك ما وضعته مجموعة غرب افريقيا (الايكواس) من اهداف منها: تحرير التجارة والغاء القيود الجمركية. فضلاً عن، اقامة منطقة للتجارة الحرة وانشاء اتحاد نقدي بين دول المنطقة وغيرها من الاهداف [44]. في هذا الصدد، سجّلت هذه المنظمة تقدماً ملحوظاً في مجال تنقّل الافراد ففي بروتوكول تموز عام 1985 صادق الاطراف على دفتر يتعلق بتنقّل الاشخاص. وفي عام 2000 صدر قرار بأنشاء جواز سفر خاص بجميع مواطني المنظمة. فضلاً عن، انشاء شركة طيران مشتركة تضمن تنقّل الاشخاص بين بلدان المنظمة[45]. اما من الناحية الاقتصادية فقد احرزت هذه المجموعة تقدماً في مجال النمو الاقتصادي والحد من الفقر. إذ أن نموها الاقتصادي انتقل ليستقر عام 2016 عند 6.8 %. كما عملت على رفع التعريفة الجمركية والشروط الجمركية بين اعضاء التكتل، ونجحت في تحقيق منطقة التجارة الحرة مع مطلع عام 2016. ويطمح هذا التكتل الى الوصول الى مرحلة توحيد العملة بين عامي (2020-2025)[46]. في هذا الإطار، يعد التكامل التجاري المفتاح الاول في مسيرة التكامل الاقتصادي[47]. على هذا الأساس، تم كشف النقاب عن اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في قمة كيغالي عام 2018 واطلاقها في عام 2019، وتفعيلها في 1 يناير 2021 [48]. وفي هذ الصدد، تطمح منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية الى تحرير التجارة الافريقية البينية عبر القارة والبناء على النجاحات التي تحققت داخل المجموعات الاقتصادية الاقليمية في افريقيا. اذ تم تعيين منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية لتسهيل التجارة البينية الافريقية، وتعزيز سلاسل القيمة الافريقية التي يمكن ان تسهّل الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتفعيل التصنيع والقدرات التنافسية والابتكار[49]. كما تجدر الاشارة الى تأسيس منطقة التجارة

التفضيلية لأفريقيا الشرقية والجنوبية (PTA) في الثمانينيات بهدف تسهيل التعاون الاقتصادي والزراعي والصناعي واستهدفت في نهاية المطاف ادخال احكام السوق المشتركة لدى اعضاءها [50]. هذا وعلى الرغم من ان بعض التجمعات دون الاقليمية في العالم الثالث مثل جماعة شرق افريقيا سعت في البداية الى تقليد الجماعة الاقتصادية الاوربية، الا ان جهودها اثبتت فشلها. اذ تبيّن ان التفاهم والتعاون السياسيان يشكّلان شرطاً اساسياً للتكامل الاقتصادي. فضلاً عن ذلك، فقد وظّفت منظمة الاتحاد الافريقي بعدّها اداة للاستقلال الوطني بدلاً من كونها اداة للتكامل الإقليمي[51].

ثانياً: التكامل الافريقي من المنظور الفيدرالي

هناك سمات رئيسة لعملية التكامل على المستوى المؤسسي يمكن تحديدها انطلاقاً من مجموعة عناصر منها: منح البنية التكاملية صلاحيات في مجالات تعد تقليدياً صلاحيات سيادية تتعلق بسيادة الدول كالنقد، والامن، والدبلوماسية. انشاء هيئات مستقلة استقلالاً ذاتياً عن سلطات الدول الاعضاء. تأسيس سلطة تقرير تفرض نفسها حتى على الاعضاء الممتنعين [52]. في هذا السياق، ومن أبرز اجندات التكامل الافريقي هو قارة متكاملة وموحدة سياسياً على اساس المثل العليا للوحدة الافريقية وتنطلق من جملة من الاهداف كإقامة الولايات المتحدة الافريقية فيدرالية او كونفدرالية[53]. هنا توجد في افريقيا امكانية للتكامل داخل الاتحاد الافريقي والمنظمات الاقتصادية الاقليمية. اذ ثمة نزوع متزايد نحو السير باتجاه منظمة تكاملية، لاسيما مع الطفرات المؤسسية التي تشهدها افريقيا مثل تحوّل مفوضية الاتحاد الافريقي الى سلطة الاتحاد الافريقي، وانشاء مجلس السلم والامن الافريقي، وتأسيس محكمة عدل افريقية ...الخ [54].

المطلب الثالث: تحديات التكامل الافريقي

هناك مجموعة من المعوقات التي تسهم في عرقلة جهود البلدان الافريقية نحو تحقيق التكامل النهائي للقارّة الافريقية ومن اهم تلك التحديات ما يأتي:

أولاً: ضعف الاستقرار السياسي والذي يرجع الى اسباب عدة منها: ضعف الولاء السياسي ومشكلة الشرعية. وفي هذا السياق، لا يعد بعض الافارقة انفسهم موالين لسلطة مركزية معيّنة وبدلاً من ذلك، تبقى ولاءاتهم للقبائل التي نشأوا فيها اي بمعنى، (هيمنة المنطق القبلي) مما يؤدي الى اضعاف بناء اي تجمع اقليمي فوق قومي[55]. كما يعد الاستقرار السياسي في دول القارة الافريقية احد المرتكزات الاساسية التي تحقق التكامل الاقتصادي والجوانب الاخرى. لكن متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي تتمثل في ضرورة تداول السلطة سلمياً وديمقراطياً وتحقيق الشرعية*. الى جانب تعزيز الحكم الراشد وبناء مؤسسات سياسية ودستورية شرعية على كافة المستويات، لاسيما تلك المتعلّقة بالسلطة السياسية [56]. وهنا تعد قضية تداول السلطة في افريقيا من اكثر القضايا المسببة للأزمات التي تعاني منها دولها منذ حصولها على الاستقلال في ستينيات القرن الماضي. فقد انتشرت موجه من الانقلابات العسكرية التي بررها الانقلابيون باستشراء الفساد وضعف الأمن، الأمر الذي يضطرهم للوصول الى السلطة لتحقيق الامن والاستقرار[57]. بدأت هذه الانقلابات بعد مدة قصيرة من حصول الدول الافريقية على الاستقلال[58]. وكانت داهومي أول بلد في غرب افريقيا يشهد انقلاباً عسكرياً[59].

ثانياً: ضعف البنية التحتية: تعاني البنية التحتية في افريقيا والتي تشمل شبكة الطرق، والممرات الجوية، والموانئ، والسكك الحديدية، والاتصالات السلكية واللاسلكية من صيانة سيئة وغير كافية[60]. عدا عن كونها واهنة ومشوّهه[61]. وفي هذا السياق، فقد فشلت العديد من البلدان في انجاز تحسينات كبيرة في البنية التحتية الموروثة منذ الاستقلال وذلك بسبب اما الموارد الكافية او عدم منحها الافضليات الكافية التي

تستحقها[62]. وهنا تحتل منطقة افريقيا جنوب الصحراء المرتبة الاخيرة في جميع جوانب اداء البنية التحتية مقارنة بالبلدان النامية الاخرى. اذ انخفضت كثافة الطرق في تلك المنطقة على مدار العشرين عاماً الماضية، فقد سجلت افريقيا جنوب الصحراء اقل كثافة للطرق بين البلدان النامية وذلك على الرغم من كون الطرق تشكل ما نسبته (80-90 %) من اجمالي حركة الركاب والشحن في افريقيا [63]. فضلاً عن ذلك، فقد انخفضت كثافة السكك الحديدية اذ تقل هذه الكثافة عن (0.02) لكل كيلومتر مربع من المساحة السطحية وذلك بحلول عام 2014. سيّما وان السكك الحديدية تعد وسيلة النقل الاكثر فعالية من ناحية التكلفة لنقل البضائع الى مسافات طويلة[64]. وهنا فأن انجاز وسائل النقل كالخطوط النهرية والبحرية ستخفّض تكاليف النقل وتساعد على نقل البضائع ذات الاوزان الثقيلة. كما تعد عملية ربط قارة افريقيا بشبكة اتصالات متقدمة من المدخلات الضرورية التي تسهل تهيئة البنية الاساسية التي ينطلق منها التكامل السلعي والذي يعد كبداية للتكامل الاقليمي المنشود[65].

ثالثاً: غياب الارادة السياسية: لا توجد ارادة سياسية حقيقية لدى القيادات السياسية في الدول الافريقية لتطبيق القرارات المعتمدة في مجال التعاون الاقليمي[66]. إذ يمكن ارجاع ذلك الى تخوّف القيادات الرسمية من فقدان السيادة لصالح الهيئات الإقليمية، الامر الذي يؤدي الى عرقلة تطور التكاملية الافريقية[67].

رابعاً: ضعف الانتاج الصناعي: لا توجد استراتيجيات اقتصادية تكاملية تستند الى تطوير القطاع الصناعي في الدول الافريقية. اذ تتميز الاقتصاديات الافريقية بالضعف في هذا القطاع الى جانب التماثل في اشكال التصدير والتي تعتمد بشكل رئيسي على تصدير المواد الاولية واستيراد المواد المصنّعة مما يؤدي الى فشل السياسات التكاملية التي تعتمد على التجارة وفتح الاسواق[68]. وفي هذا الصدد، اشارت منظمة ايكواس الى وجود 2500 مؤسسة صناعية تقع 60% منها في كل من

كورت ديفوار والسنغال الامر الذي يؤدي الى اضعاف التجارة البينية حتى في ظل رفع الحواجز الجمركية[69].

خامساً: عضوية متداخلة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية: ان المجموعات الاقتصادية الإقليمية (*)جاءت نتيجة لتنافس المصالح الاستعمارية. ولكون جميع الدول الافريقية كانت في وقت واحد مستعمرات فأن اغلب العضويات مستمدة من الدول التي لديها الحاكم الاستعماري السابق نفسه. ومن ثم، اللغة ذاتها [70]. يؤشر هذا الى ان التنوع الثقافي والاختلافات اللغوية (كون الدولة عضواً في العديد من المنظمات في الوقت نفسه) هو عقبة امام التكاملية الإقليمية. اذ تتداخل العضويات المتعددة في بعض الاحيان مع اهداف متضاربة، وهذا يؤدي عادةً الى ازدواجية البرامج والإجراءات، وازدواجية الوظائف، والتكاليف المرتبطة مع العضوية، وتجزئة الاسواق[71]. فضلاً عن ذلك، فأن تعدد الولاءات الاقليمية الذي يكون كنتيجة لتعدد الانتماء للتجمعات الاقليمية يمكن ان يؤدي الى تصادم مصالح وايجاد محاور جديدة بين الدول والتجمعات الفرعية في ضل عدم التنسيق , مما يثير ارتباكاً في الغالب ويضغط على الدول الافريقية الفقيرة التي لا تستطيع ان تلبي الإحتياجات المتزايدة والمتضاربة[72].

سادساً: العامل الخارجي: كان للعامل الخارجي دور في اعاقة التكاملية الافريقية. اذ توجد منافسة بين القوى العالمية *على توطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع افريقيا[73]. في هذا السياق، يرى البعض ان التدخل الخارجي في عمل الاتحاد الافريقي يحول دون تفعيل اجراءات الاتحاد والتي تتضمّن التكامل الافريقي. اذ تقف بعض الدول الاجنبية وراء التردد الافريقي ازاء انشاء الولايات المتحدة الافريقية لان ذلك سيحد من النفوذ والمصالح الغربية في افريقيا[74].

سابعاً: انتشار الصراعات: تعاني الدول الافريقية من النزاعات سواء الحدودية كالتي بين اثيوبيا وارتيريا, المغرب والجزائر او الحرب الاهلية كما في سيراليون,

جمهورية الكونغو الديمقراطية, رواندا [75]. فضلاً عن، انتشار الأسلحة، والجريمة المنظمة، والمخدّرات، والاتجار بالبشر ...الخ[76]. علاوة على، ان قارّة افريقيا تعاني من انتشار الفساد والذي ادى الى وصول اموال المنح الخارجية الى الجماعات الارهابية والاجرامية[77]. ومن تداعيات هذه الصراعات على عملية التكامل الافريقي هي تزعزع الثقة بالعمل الإقليمي، اذ ينتقل التوتر داخل المؤسسات التكاملية حتى ضمن الاطر الدبلوماسية، ولا تتمكن الدول الداخلة في صراع معيّن او حرب ان تواصل طريقها نحو التكامل في ضل هذه البيئة المضطربة [78]. فضلاً عن ذلك، هناك عدة اثار للصراعات منها: تنامي مشكلة اللاجئين، انهيار الدولة وانتهاكات حقوق الانسان، انتقال الحروب الاهلية للبلدان المجاورة، الامر الذي يشكّل ضغطاً كبيراً على الدول الافريقية على المستوى الفردي والجماعي في طريق تحقيق التكامل الاقليمي[79].

الخاتمة

على الرغم من انشاء الاتحاد الافريقي كمنظمة تكاملية قارّية مع عدد من الاجهزة التي تمثّل اقتراباً من اطروحات المقاربة الفيدرالية في التكامل لا سيّما برلمان عموم افريقيا. الا ان ذلك لا يعني ان الطريق المتبع لتحقيق التكامل الافريقي هو الطريق الفيدرالي. إذ أن واقع العملية التكاملية الافريقية يظهر بوضوح ان مسار تلك العملية هو المسار الوظيفي لا سيّما في ضوء انشاء المنظمات الإقتصادية الإقليمية في مناطق مختلفة من القارّة الافريقية وتوليها مهمة تحقيق التكامل الاقتصادي بين دولها من خلال الإجراءات التجارية والإهتمام بالبنية التحتية وصولاً الى تحقيق التكامل النهائي بين جميع بلدان القارّة.

قائمة الهوامش :-

[1] نقلاً عن : نسيمة طويل , التكامل الدولي : دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية , مجلة الناقد للدراسات السياسية , مخبر اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة محمد خضير– بسكرة , الجزائر , العدد 3 , 2018 , ص 98 .

[2] نقلاً عن : فلاح امينة , دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في افريقيا , رسالة ماجستير (منشورة الكترونياً) , الجزائر , جامعة منتوري قسنطينة , كلية الحقوق , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية – فرع الديمقراطية والرشادة , 2010–2011 , ص 16 .

[3] نقلاً عن : زمن ماجد عودة , الاعتمادية المتبادلة والامن الاقليمي (رابطة جنوب شرق اسيا – دراسة حالة) , اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , بغداد , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , فرع الدراسات الدولية , 2019, ص 21.

[4] نقلاً عن : ياسين شكيمة , التكامل كآلية لفض وتسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا في اعمل الندوة الوطنية الثالثة عشر حول مسارات تسوية النزاعات الحدودية في افريقيا , الجزائر , جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي , كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2021 , ص 24 .

[5]نقلاً عن : عصموني خليفة , دواعي ومظاهر التكامل الاقليمي الاقتصادي في افريقيا , مجلة المعيار , المجلد 6 , العدد 1 , الجزائر , 2015 , ص 242 .

[6]نقلاً عن : الموسوعة السياسية , التكامل والاندماج الدولي , تاريخ الدخول (25–11–2022) , منشور على الرابط https://political-encyclopedia.org/dictionary/ .

[7]نقلاً عن : جداوي خليل , الاطار المفاهيمي للتكامل في العلاقات الدولية , مجلة البحوث السياسية والادارية , المجلد 6 , العدد 10 , بلا سنة نشر , ص 123 .

[8] رقية على الوكيل , تطبيق النظرية الوظيفية في العلاقات الدولية على الواقع السياحي : انموذجاً السياحة الصحراوية على نهر الفرات , المجلة السياسية والدولية , العدد 31–32 , بغداد , 2016 , ص 360 .

[9] نقلاً عن : جيمس دورتي وروبرت بالستغراف , النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية , ترجمة : د. وليد عبد الحي, مكتبة شركة كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع , ط1 , الكويت , 1985, ص271 .

[10]عامر مصباح , نظريات تحليل التكامل الدولي , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2008 , ص69 .

[11]مارتن غريفيش وتيري اوكلاهان , المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية , ترجمة : مركز الخليج للأبحاث, مركز الخليج للأبحاث , ط1 , ابو ظبي , 2002, ص 458 .

[12] نقلاً عن : كريس براون , فهم العلاقات الدولية , ترجمة : مركز الخليج للأبحاث , مركز الخليج للأبحاث , ط1 , دبي , 2004, ص 149 .

[13] المصدر نفسه , ص 150 .

* يعني شعار الشكل يتبع الوظيفة ان مجموع الوظائف التي يؤديها الافراد تنتج مجموعة من التفاعلات التي تحدد شكل التنظيم . للمزيد ينظر : قني جمال الدين , خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي من منظور نظريات التكامل والاندماج , رسالة ماجستير (منشورة الكترونياً) , الجزائر , جامعة محمد بوضياف –المسيلة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , 2020–2021 , ص 32 .

[14] عصام بن نكاع , دور التكتلات الاقليمية في تسوية النزاعات المحلية – دراسة حالة الاتحاد الافريقي في نزاع السودان 2002–2012 , اطروحة دكتوراه (منشورة الكترونياً) , الجزائر , جامعة الجزائر 3 , كلية العلوم السياسية , قسم الدراسات الدولية , 2017–2018 , ص45 .

[15]كريس براون , مصدر سبق ذكره , ص149 .

(*)ان تحقيق السلام يعد من اهم تحديات النظام الدولي التي تناقشها المثالية وذلك لان النظام الدولي من ناحية التنظيم والتأسيس هو نتيجة ظاهرة الصراع بين الدول في بداية انشائها وبين الوحدات الدولية بعد زيادة عدد وحدات النظام الدولي الرسمية وغير الرسمية . للمزيد ينظر : Miaad Nasrallah Dawood And Faieq Hassen , International Conflict and Cooperation In The Ideal Approach , Bild Law Journal , Vol.7 , No.1 , Baghdad , 2022 , p.125.

[16] سمير جسام , مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية , مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد , العدد 24 , بغداد , 2012 , ص 10 .

[17] ناصيف يوسف حتي , النظرية في العلاقات الدولية , دار الكتاب العربي , ط1 , بيروت , 1985, ص278 .

(*) عامل الانتشار : يعني التعاون في احد القطاعات الفنية والذي يؤدي في حالة نجاحه الى اغراء المسؤولين بتوسيع نطاق التجربة بسبب تشابك القطاعات الفنية , أي بعبارة اخرى أن النجاح المتحقق في قطاع سيؤدي الى انتشار اوسع للعملية التكاملية اذ سيحدث خلالها الانتقال من قطاع الى اخر. للمزيد ينظر: نقلاً عن : محمد السعيد ادريس , تحليل النظم الاقليمية :

دراسة في اصول العلاقات الدولية الاقليمية , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام , القاهرة , 2001 , ص39 .

(18) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف , مصدر سبق ذكره , ص 270 .

(19) حوسين بلخيرات , التكامل الاقليمي في منطقة الخليج العربي : دراسة تحليلية مقارنة في اسهامات نظريات العلاقات الدولية , اطروحة دكتوراه (منشورة الكترونياً) , الجزائر , جامعة الجزائر 03 , كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية , قسم الدراسات الدولية , 2016-2017 , ص ص 115-116 .

(20) عامر مصباح , مصدر سبق ذكره , ص70 .

(21) عصام بن نكاع , مصدر سبق ذكره , ص 45 .

(22)نظريات التكامل والاندماج الدولي , النظرية الوظيفية التقليدية , جامعة سطيف , كلية الحقوق والعلوم السياسية , تاريخ الدخول (14-10-2023) , منشور على الرابط https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=2512

(23) محمد الطاهر عديلة , تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات والاسس , اطروحة دكتوراه (منشورة الكترونياً) , الجزائر , جامعة الحاج لخضر , كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية , 2014-2015 , ص 163 .

(24) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان , مصدر سبق ذكره , ص 459 .

(*)الفيدرالية هي مصطلح لاتيني يعني اتفاق او معاهدة . كما انها مصطلح معياري لا وصفي يشجّع على نظام حكومي متعدد المستويات يضم عناصر من الحكم المشترك والحكم الذاتي في الاقاليم . للمزيد ينظر : ابتسام محمد عبد العامري , الفدرالية دراسة في المفهوم والخصائص واسباب التبني , مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية , العدد 46 , بغداد , 2023 , ص ص 58-59 . وينظر كذلك : Muntasser majeed hameed , State-Building And Ethnic Pluralism In Iraq After 2003 , ЛИТИЯ , Vol 104 , No 1 , 2022 , P.112.

(25) نغم محمد صالح , الفيدرالية في الدستور العراقي لعام 2005 الواقع والطموح , مجلة دراسات دولية , بلا رقم مجلد , العدد 41 , 2009 , ص 48 .

(26)وليد كاصد الزيدي , الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية , العتبة العباسية المقدّسة – المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية , ط1 , النجف , 2019 , ص26.

[27] نوري طالباني , حول مفهوم النظام الفيدرالي , مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر , ط2 , اربيل , 2005 , ص 9 .

([28])غانم محمد صالح , الفيدرالية بعدها الفكري وقرار تطبيقها في العراق , مجلة دراسات دولية , بلا رقم مجلد , العدد 47 , 2011 , ص 2 .

[29] ناصيف يوسف حتي , مصدر سبق ذكره , ص 282 .

[30] عامر مصباح , مصدر سبق ذكره , ص41 .

[31] المصدر نفسه , ص46 .

[32] بن غربي ميلود , تقييم التكامل الدولي من منظور ابستمولوجي , مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية , المجلد 10 , العدد 2 , الجزائر , 2022 , ص 870 .

[33] المصدر نفسه , ص ص 66-67 .

[34] نعمان احمد الخطيب , الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري , دار الثقافة للنشر والتوزيع , ط7 , عمان , 2011 , ص 91 .

[35] المصدر نفسه , ص 90 .

[36] المصدر نفسه , ص 107 .

[37] ناصيف يوسف حتي , مصدر سبق ذكره , ص 282 .

[38] سعدي كريم سلمان , الفيدرالية والديمقراطية , المجلة السياسية والدولية , العدد 8 , بغداد , 2008 , ص 135 .

(*) في 3 يونيو 1991 قام قادة الدول الافريقية بالتوقيع على معاهدة ابوجا لتأسيس الجماعة الاقتصادية من اجل تحقيق الاهداف الرئيسية لمنظمة الوحدة الافريقية والتي كانت تسعى لتنسيق وتعزيز تعاونها وجهودها لإيجاد حياة اقليمية فضل لشعوب افريقيا . فضلاً عن , معالجة مشكلة الفقر والتخلّف في القارة الافريقية . للمزيد ينظر : نهاد احمد مكرم احمد عبد الصمد , التكامل في افريقيا من معاهدة ابوجا 1991 حتى قمة جوهانسبرج 2011 , مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية , المجلد 8 , العدد 3 , الرياض , 2022 , ص ص 1549-1550 .

[39]بن الشيخ عبد الرحمان و مدياني احمد , واقع التكامل الاقتصادي الاقليمي في افريقيا , مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال , المجلد 02 , العدد 06 , الجزائر , 2018, ص ص 44 -45 .

[40] موالدي سليم واخران , محاولات التكامل الاقتصادي الاقليمي في افريقيا –المعوقات والافاق , مجلة الحقوق والعلوم الانسانية , العدد الاقتصادي 34 (01) , الجزائر , ص 131 .

(41) Bimbo Ogunbanjo , Regional Integration in Contemporary Africa , Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research , No 4 , Iraq , 2022 , p.173 .

(42) حميدة بعوني , التكتلات الاقتصادية الافريقية الثمانية الواقع والتحديات , مجلة ابحاث قانونية وسياسية , المجلد 07 , العدد 02 , الجزائر , مخبر السياسة الدفاعية للجزائر – الواقع والافاق , 2022 , ص 748 .

(43) المصدر نفسه , ص 745 .

(44) المصدر نفسه , ص 749 .

(45) محمد جعبوب , التكامل الاقليمي في افريقيا : النظرية والواقع , مجلة اكاديميا , العدد 6 , الجزائر , 2017 , ص 47 .

(46) المصدر نفسه , ص 750 .

(47) بن الشيخ عبد الرحمان ومدياني احمد , مصدر سبق ذكره , ص 47 .

(48) تقرير التكامل الافريقي لعام 2021 , تقرير عن حالة التكامل الاقليمي في افريقيا , مفوضية الاتحاد الافريقي , 2021 , ص39.

(49) المصدر نفسه , ص 39 .

(50) جون بيليس وستيف سميث , عولمة السياسة العالمية , ترجمة ونشر : مركز الخليج للأبحاث , ط1 , دبي , 2004 , ص ص 867 -868 .

(51) أميتاف أشاريا و باري بوزان , تشكيل العلاقات الدولية العالمية – أصول حقل العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المئوية , ترجمة : عمار بو عشة , سلسلة عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب , ط 502 , الكويت , 2023, ص ص 248 -294 .

(52) غي مفيل , التكامل والتعاون في افريقيا – صعوبات اللقاء الممكن بين النظريات والوقائع , ترجمة : نصير مروة , مؤسسة الفكر العربي , ط1 , بيروت , 2015 , ص 19.

(53) عتيقة نصيب , استراتيجيات التكامل السياسي والامني في افريقيا وفق اجندة 2063 للاتحاد الافريقي , في النظم السياسية وفرص التكامل الاقتصادي القاري في افريقيا –اجندة 2063 للاتحاد الافريقي , تحرير : ياسين شكيمة , اصدار مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاسها على التشريع الجزائري , جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي , كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر , 2023 , ص 93 .

(54) غي مفيل , مصدر سبق ذكره , ص 21 .

(55) محمد جعبوب , مصدر سبق ذكره , ص50 .

(*) أن اجراء الانتخابات هو المرحلة الاولى الاساسية نحو تشكيل نظام سياسي فعّال وديمقراطية تمثيلية في مجتمعات ما بعد الصراع . كما ان اضفاء الطابع المؤسسي على انتخابات حرة ونزيهة يضمن بناء ثقافة ديمقراطية . والاهم من ذلك , فأن اجراء الانتخابات وصياغة دستور يساعد في تشكيل هيكل حكومي جديد من خلال تشكيل الجذور القانونية والمؤسسية . للمزيد ينظر :

Saeed Kadhim Mughamis and Hayder abed Kadhim , liberal Peace Building In Iraq After2003 According To The Conservative Model : An Evaluation Study , Journal Of Higher Education Theory And Practice , Vol. 23 , No 1 , 2023 , p.125 .

(56) امير نجم عبود , التكامل الاقليمي الافريقي – دراسة تحليلية في متطلباته ومحدداته , مجلة الكلية الاسلامية الجامعة , المجلد 2 , العدد 60 , النجف الاشرف , 2021 , ص 277 .

(57) كلتومة بن داده , تحديات ورهانات بناء السلم في افريقيا , المجلة الجزائرية للدراسات السياسية , المجلد 08 , العدد 02 , الجزائر , المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية , 2021, ص 421 .

(58) حيدر زهير جاسم الوائلي , مستقبل الطاقة في افريقيا (الفرص والتحديات) , مجلة دراسات دولية , العدد 55 , بغداد , 2013 , ص 166 .

(59) ب . س . لويد , افريقيا في عصر التحول الاجتماعي , ترجمة : شوقي جلال , سلسلة عالم المعرفة–المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب , الكويت , 1980 , ص 327 .

(60) R , Omotayo Olaniyan , keynote Address at The Southern Africa Development Forum On Progress And Prospects In The Implementation Of Protocols In Southern Africa , Organized By Uneca-sa , Lusaka-Zambia , 29 – 31 May 2008 , p.7.

(61) عادل عبد الرزاق , افريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي – رؤية مستقبلية , مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , , 2007 , ص 89 .

(62) R ,Omotayo Olaniyan , op.cit , p.7.

(63) Wancelous Avong Alexander and Dimas Garba, Africa And Regional Integration : The Challenges , UZU Journal , Vol.8 , No.2 , 2021 , p.102 .

(64) Ibid , p.p.102-104 .

(65) امير نجم عبود , مصدر سبق ذكره , ص ص 282-283 .

(66) محمد جعبوب , مصدر سبق ذكره , ص50 .

(67)هبة محمد العيني واخرون , المنظمات الدولية والاقليمية , دار الحامد للنشر والتوزيع , ط1 , عمان , 2016, ص ص206 -207 .

(68) المصدر نفسه , ص 206 .

(69) محمد جعبوب , مصدر سبق ذكره , ص 49 .

(*) بعد حصول الدول الافريقية على استقلالها تحولت الانظار الى ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي بين تلك الدول , اذ شهدت فترة منتصف سبعينيات القون العشرين ظهور منظمات اقليمية فرعية هدفت الى توحيد جميع الاقتصاديات الافريقية . للمزيد حول التجمعات الاقتصادية الاقليمية ينظر: حورية بناني و محمد بن بوزيان , التكتلات الاقتصادية في افريقيا بين المقومات والمعوقات , مجلة القانون والعلوم السياسية , المجلد 08 , العدد 01 , الجزائر , المخبر المتوسطي للدراسات القانونية , 2022 , ص ص 547- 550. وينظر كذلك : Batool H. Alwan , Sana K. Qati , Inass A. Ali , Iraqi Women's Leadership and State-Building , Journal of International Women's Studies , Vol22 , No3 , 2021 , P.15.

(70) Wancelous Avong Alexander And Dimas Garba , op.cit , p.105 .

(71) Ibid , p.108 .

(72) عبابسة عبد العزيز , التكامل الاقتصادي الاقليمي في افريقيا – المعوقات والافاق , رسالة ماجستير (منشورة الكترونياً) , الجزائر , جامعة محمد خضير –بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , قسم العلوم التجارية , 2020-2021 , ص 56 .

(*) جلبت التحوّلات الدولية المرتبطة بالقارّة الافريقية نفسها تغييرات غير مسبوقة في اهمية القارّة الافريقية على المستويات الاقليمية والدولية . كنتيجة لنمو المصالح الدولية في الجوانب الاقتصادية لاسيما تلك المرتبطة بازدياد احتياطات الطاقة المتضمّنة النفط , الغاز , اليورانيوم . فضلاً عن , الموارد الاولية المختلفة والاحتياطات الكبيرة من المياه العذبة . كذلك, النمو الكبير

في الفرص الاقتصادية المتاحة للقوى الدولية والاقليمية الراغبة في التجارة والاستثمار في اسواق القارّة الافريقية . للمزيد ينظر : Saad obaid alwaan And Mustafa abdul kareem majeed , Economic And Security Competition Between The United States And Russia In Africa , Journal Of Positive School Psychology , VOL.6 , NO.7 , 2022 , p.p.646-648 .

(73) محمد جعبوب , مصدر سبق ذكره , ص 51 .

(74) عبابسة عبد العزيز , مصدر سبق ذكره , ص 54 .

(75) محمد جعبوب , مصدر سبق ذكره , ص ص 50-51 .

(76) Wancelous Avong Alexander And Dimas Garba , op.cit , p.100 .

(77) مفيد الزيدي , السياسة الامريكية تجاه نيجيريا في عهد ترامب 2016-2020 , مجلة دراسات افريقية , المجلد 1 , العدد 5 , بغداد , مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية – جامعة بغداد , 2021 , ص 10 .

(78) امير نجم عبود , مصدر سبق ذكره , ص 286 .

(79) عتيقة نصيب , مصدر سبق ذكره , ص 92 .

قائمة المصادر :-

أ- المصادر العربية والمترجمة

1. ابتسام محمد عبد العامري , الفدرالية دراسة في المفهوم والخصائص واسباب التبني , مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية , العدد 46 , بغداد , جامعة بغداد , 2023 .

2. أميتاف أشاريا و باري بوزان , تشكيل العلاقات الدولية العالمية – أصول حقل العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المئوية , ترجمة : عمار بو عشة , سلسلة عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب , ط 502 , الكويت , 2023 .

3. امير نجم عبود , التكامل الاقليمي الافريقي – دراسة تحليلية في متطلباته ومحدداته , مجلة الكلية الاسلامية الجامعة , المجلد 2 , العدد 60 , النجف , 2021 .

4. ب . س . لويد , افريقيا في عصر التحول الاجتماعي , ترجمة : شوقي جلال , سلسلة عالم المعرفة-المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب , الكويت , 1980 .

5. بن الشيخ عبد الرحمان و مدياني احمد , واقع التكامل الاقتصادي الاقليمي في افريقيا , مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال , المجلد 02 , العدد 06 , الجزائر , 2018 .

6. بن غربي ميلود , تقييم التكامل الدولي من منظور ابستمولوجي , مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية , المجلد 10 , العدد 2 , الجزائر , 2022 .

7. تقرير التكامل الافريقي لعام 2021 , تقرير عن حالة التكامل الاقليمي في افريقيا , مفوضية الاتحاد الافريقي , 2021 .

8. جداوي خليل , الاطار المفاهيمي للتكامل في العلاقات الدولية , مجلة البحوث السياسية والادارية , المجلد 6 , العدد 10 , بلا سنة نشر .

9. جون بيليس وستيف سميث , عولمة السياسة العالمية , ترجمة ونشر : مركز الخليج للأبحاث , ط1 , دبي , 2004 .

10. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف , النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية , ترجمة : د. وليد عبد الحي, مكتبة شركة كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع , ط1 , الكويت , 1985 .

11. حميدة بعوني , التكتلات الاقتصادية الافريقية الثمانية الواقع والتحديات , مجلة ابحاث قانونية وسياسية , المجلد 07 , العدد 02 , الجزائر , مخبر السياسة الدفاعية للجزائر – الواقع والافاق , 2022 .

12. حورية بناني و محمد بن بوزيان , التكتلات الاقتصادية في افريقيا بين المقومات والمعوقات , مجلة القانون والعلوم السياسية , المجلد 08 , العدد 01 , الجزائر , المخبر المتوسطي للدراسات القانونية , 2022 .

13. حوسين بلخيرات , التكامل الاقليمي في منطقة الخليج العربي : دراسة تحليلية مقارنة في اسهامات نظريات العلاقات الدولية , اطروحة دكتوراه (منشورة الكترونياً) , الجزائر , جامعة الجزائر 03 , كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية , قسم الدراسات الدولية , 2016-2017 .

14. حيدر زهير جاسم الوائلي , مستقبل الطاقة في افريقيا (الفرص والتحديات) , مجلة دراسات دولية , العدد 55 , بغداد , جامعة بغداد , 2013 .

15. رقية على الوكيل , تطبيق النظرية الوظيفية في العلاقات الدولية على الواقع السياحي : انموذجاً السياحة الصحراوية على نهر الفرات , المجلة السياسية والدولية , العدد 31-32 , بغداد , 2016 .

16. زمن ماجد عودة , الاعتمادية المتبادلة والامن الاقليمي (رابطة جنوب شرق اسيا – دراسة حالة) , اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , بغداد , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , فرع الدراسات الدولية , 2019 .

17. سعدي كريم سلمان , الفيدرالية والديمقراطية , المجلة السياسية والدولية , العدد 8 , بغداد , 2008 .

18. سمير جسام , مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية , مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد , العدد 24 , بغداد , جامعة بغداد , 2012 .

19. عادل عبد الرزاق , افريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي – رؤية مستقبلية , مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , , 2007 .

20. عامر مصباح , نظريات تحليل التكامل الدولي , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2008 .

21. عامر مصباح , النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية, ديوان المطبوعات الجامعية , ط2 , الجزائر, 2011 .

22. عبابسة عبد العزيز , التكامل الاقتصادي الاقليمي في افريقيا – المعوقات والافاق , رسالة ماجستير (منشورة الكترونياً) , الجزائر , جامعة محمد خضير –بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , قسم العلوم التجارية , 2020-2021 .

23. عتيقة نصيب , استراتيجيات التكامل السياسي والامني في افريقيا وفق اجندة 2063 للاتحاد الافريقي , في النظم السياسية وفرص التكامل الاقتصادي القاري في افريقيا –اجندة 2063 للاتحاد الافريقي , تحرير : ياسين شكيمة , اصدار مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاسها على التشريع الجزائري , جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي , كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر , 2023 .

24. عصموني خليفة , دواعي ومظاهر التكامل الاقليمي الاقتصادي في افريقيا , مجلة المعيار , المجلد 6 , العدد 1 , الجزائر , 2015 .

25. عصام بن نكاع , دور التكتلات الاقليمية في تسوية النزاعات المحلية – دراسة حالة الاتحاد الافريقي في نزاع السودان 2002-2012 , اطروحة دكتوراه (منشورة الكترونياً) , الجزائر , جامعة الجزائر 3 , كلية العلوم السياسية , قسم الدراسات الدولية , 2017-2018 .

26. غانم محمد صالح , الفيدرالية بعدها الفكري وقرار تطبيقها في العراق , مجلة دراسات دولية , بلا رقم مجلد , العدد 47 , 2011 .

27. غي مفيل , التكامل والتعاون في افريقيا – صعوبات اللقاء الممكن بين النظريات والوقائع , ترجمة : نصير مروة , مؤسسة الفكر العربي , ط1 , بيروت , 2015 .

28. فلاح امينة , دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في افريقيا , رسالة ماجستير (منشورة الكترونياً) , الجزائر , جامعة منتوري قسنطينة , كلية الحقوق , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية – فرع الديمقراطية والرشادة , 2010–2011 .

29. قني جمال الدين , خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي من منظور نظريات التكامل والاندماج , رسالة ماجستير (منشورة الكترونياً) , الجزائر , جامعة محمد بوضياف –المسيلة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , 2020–2021 .

30. كريس براون , فهم العلاقات الدولية , ترجمه : مركز الخليج للأبحاث , مركز الخليج للأبحاث , ط1 , دبي , 2004 .

31. كلتومة بن داده , تحديات ورهانات بناء السلم في افريقيا , المجلة الجزائرية للدراسات السياسية , المجلد 08 , العدد 02 , الجزائر , المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية , 2021 .

32. مارتن غريفيش وتيري اوكلاهان , المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية , ترجمة : مركز الخليج للأبحاث, مركز الخليج للأبحاث , ط1 , ابو ظبي , 2002 .

33. محمد السعيد ادريس , تحليل النظم الاقليمية : دراسة في اصول العلاقات الدولية الاقليمية , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام , القاهرة , 2001 .

34. محمد الطاهر عديلة , تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات والاسس , اطروحة دكتوراه (منشورة الكترونياً) , الجزائر , جامعة الحاج لخضر , كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية , 2014–2015 .

35. محمد جعبوب , التكامل الاقليمي في افريقيا : النظرية والواقع , مجلة اكاديميا , العدد 6 , الجزائر , 2017 .

36. مفيد الزيدي , السياسة الامريكية تجاه نيجيريا في عهد ترامب 2016–2020 , مجلة دراسات افريقية , المجلد 1 , العدد 5 , 2021 .

37. موالدي سليم واخران , محاولات التكامل الاقتصادي الاقليمي في افريقيا –المعوقات والافاق , مجلة الحقوق والعلوم الانسانية , العدد الاقتصادي 34 (01) , الجزائر, بلا سنة نشر .

38. ناصيف يوسف حتي , النظرية في العلاقات الدولية , دار الكتاب العربي , ط1 , بيروت , 1985.

39. نسيمة طويل , التكامل الدولي : دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية , مجلة الناقد للدراسات السياسية , مخبر اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة محمد خضير– بسكرة , الجزائر , العدد 3 , 2018 .

40. نعمان احمد الخطيب , الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري , دار الثقافة للنشر والتوزيع , ط7 , عمان , 2011 .

41. نغم محمد صالح , الفيدرالية في الدستور العراقي لعام 2005 الواقع والطموح , مجلة دراسات دولية , بلا رقم مجلد , العدد 41 , بغداد , جامعة بغداد , 2009 .

42. نهاد احمد مكرم احمد عبد الصمد , التكامل في افريقيا من معاهدة ابوجا 1991 حتى قمة جوهانسبرج 2011 , مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية , المجلد 8 , العدد 3 , الرياض , 2022 .

43. نوري طالباني , حول مفهوم النظام الفيدرالي , مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر , ط2 , اربيل , 2005 .

44. هبة محمد العيني واخرون , المنظمات الدولية والاقليمية , دار الحامد للنشر والتوزيع , ط1 , عمان , 2016.

45. وليد كاصد الزيدي , الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية , العتبة العباسية المقدّسة – المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية , ط1 , النجف , 2019 .

46. ياسين شكيمة , التكامل كآلية لفض وتسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا في اعمل الندوة الوطنية الثالثة عشر حول مسارات تسوية النزاعات الحدودية في افريقيا , الجزائر , جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي , كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2021 .

ب- المصادر الاجنبية

1. Batool H. Alwan , Sana K. Qati , Inass A. Ali , Iraqi Women's Leadership and State-Building , Journal of International Women's Studies , Vol22 , No3 , 2021 .

2. Bimbo Ogunbanjo , Regional Integration in Contemporary Africa , Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research , No 4 , 2022 .

3. Miaad Nasrallah Dawood And Faieq Hassen , International Conflict and Cooperation In The Ideal Approach , Bild Law Journal , Vol.7 , No.1 , Baghdad , 2022 , p.125.

4. Muntasser majeed hameed , State-Building And Ethnic Pluralism In Iraq After 2003 , ЛИТИЯ , Vol 104 , No 1 , 2022 .

5. R , Omotayo Olaniyan , keynote Address at The Southern Africa Development Forum On Progress And Prospects In The Implementation Of Protocols In Southern Africa , Organized By Uneca-sa , Lusaka-Zambia , 29 – 31 May 2008 .

6. Saad obaid alwaan and Mustafa abdul kareem majeed , Economic And Security Competition Between The United States And Russia In Africa , Journal Of Positive School Psychology , VOL.6 , NO.7 , 2022 .

7. Saeed Kadhim Mughamis and Hayder abed Kadhim , liberal Peace Building In Iraq After2003 According To The Conservative Model : An Evaluation Study , Journal Of Higher Education Theory And Practice , Vol. 23 , No 1 , 2023 .

8. Wancelous Avong Alexander And Dimas Garba, Africa And Regional Integration : The Challenges , UZU Journal , Vol.8 , No.2 , 2021 .

ت- الانترنت

1. الموسوعة السياسية , التكامل والاندماج الدولي , تاريخ الدخول (25-11-2022) , منشور على الرابط https://political-encyclopedia.org/dictionary/ .

2. نظريات التكامل والاندماج الدولي , النظرية الوظيفية التقليدية , جامعة سطيف , كلية الحقوق والعلوم السياسية , تاريخ الدخول (14-10-2023) , منشور على الرابط https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=2512 .